

وقال المشافعي لا يجوز فيهما وجوز في الظاهر خاصة فاذا عقد
 الاجارة كذلك ثم خاف ان يرفعها الى الحاكم يتبطلانها فيلزمه باجرة مثله
 فالجيلة في تصحيح ذلك يستاجر به بقدر معلوم يكون بقدر الطعام والكسوة
 ثم يشهد عليه انه وكله في النفاق ذلك على نفسه وكسوته وكذلك في الدابة **المثال**
الخامس والخمسون وايجوز للمستاجر ان يجرها استاجره للمجر كما يجوز
 لغزوه وبوجوهه بطل هذه الاجارة فالجيلة في لزومها ان يجره في لاجبني غير المجرم
 بوجوه اياه الاجبني **المثال الثاني والخمسون** اذا كفل اثنان واحدا فسلمه
 احدهما برى الاخر كالمضامينا فقصاه احدهما فان خاف ان يرفعها الى الحاكم ابري
 ذلك ويلزم الاخر بتسليمه فالجيلة في خلاصه ان يكفلا بهما المكفول به على انه اذا
 دفعه احدهما فيهما جميعا بريان او يشهدا عليه ان كل واحد منهما وكيل صاحبه في
 دفع المكفول به الى الطالبي كبري اليمين فيبران على قول الجميع **المثال الثالث والخمسون**
 يصح ضمان المجهول وضمان عالم يجب عندنا كما يصح ضمان الدرر فاذا قال ما اعطيت
 لفلان فان ضامن له صح ولزم وقال المشافعي لا يصح فالجيلة في صحة لئلا يبطل فك
 حاكم بري بطلانها ان يقول ما اعطيت لفلان من درهم الى الف فان ضامن له فان ضمن
 اثنان واصلحا جاز واستويان في الفراء فان ضمنه على ان على احدهما الثلث وعلى الاخر
 الثلثين جاز ذلك لان المال انما يجب على كل منهما بالتزامه فاذا التزامه على هذا الوجه
 صح فان اراد احد الضامنين ان يضمن الاخر فالزمه من هذا الضمان فصير ضامنا
 جاز ذلك ايضا لان المال قد ثبت في ذمة كل واحد منهما فاذا ضمنه احدهما جاز كما يجوز
 في الاصل **المثال الرابع والخمسون** اذا اشترك رجلان شركة عنان
 فسا فاحدهما بالمال باذن شريكه فنيا وان يموت المقيم فيشترى بالمال بعدونه
 متاعا فيضمن لانه قد انتقل الى ورثته وبطلت الشركة فالجيلة في تخلصه من ذلك
 ان يشهد على شريكه المقيم ان حصته من المال الذي بينه وبينه لولده الصغار وقد
 اوصى الى شريكه بالتصريف فيه وامره ان يشترى بها ما احب في حياته وبعد وفاته
 فان كان ولده كيا واشهد على نفسه هذا المال لهم ثم يامر ولده الكبار بهذا الشريك
 ان يعمل لهم في مالهم هذا بما يرى ويشترى لهم ما احب **المثال الخامس والخمسون**
 اذا كان لرجلين على امرأة الف درهم مثلا فتزوجها احدهما على نصيبه من المال الذي عليها

صح النكاح

صح النكاح وبريت ذمة المرأة من ذلك القدر ولم يلزم الزوج ان يضمن لصاحبة شيئا منه
 لانه لا يقطن شيئا من نصيبه ولم يحصل في ضمانه شيئا مما ارادها له من بعض الفقهاء يضمنه
 نصيب شريكه من المهر ويجعله كالمقبوض لانه عاوض عليه بالبيع فهو كالمشتري منها
 به سلعة فانما تكون بينهما وهاهنا تعذر وشاكر في البيع فيستأركه في بدل له هو المهر
 فكما يزوجها بغير نصيبه من الدين وطريق الجيلة في تحصيله ذلك ان يبيعها نصيبه مما عليها
 ثم يزوجها بعد ذلك على نفسها في ذمة ثم يبيعها المرأة ما لها على من الصداق فان احد
 الشريكين اذا وهب نصيبه من المال المشترك لا يضمن لشريكه شيئا لانه يبيع فان خاف
 ان يبيعها او يبريها فتغديه ولا تزوج به فالجيلة له ان يشهد على اقرارها انه يستحق
 عليها ذلك المبلغ مادامت اجنبية والله لا يستحق على زوجته فلا ذمة شيئا من ذلك
 المال واكثر ما فيه انه يسمى بالزوجة قبل العقد فاذا تم العقد برت من الدين فان خاف
 ان لا تبري به من الصداق ونظا له به ويستحق حق من المال الذي عليها فالجيلة له ان
 يشهد عليها في العقد انه بري اليها من الصداق وانها لا تستحق المطالبة به **المثال**
السادس والخمسون اذا اراد ان يشترى جارية ويعرض له اخر يريد شرائها
 فاستحلها احدهما صاحبة ان اشترىها في يمينه وبنيته نصفين فاذا اراد ان
 يشترىها وتكون له تاول في يمينه ان اشترىها بغيره فبنيته وبنيته فاذا وكل من
 من يشترىها كانت له وحده فان استحلها لانه ملكها فهو شريكه فيها بطلت هذه
 الجيلة فلان يامر من يتوبه ان يشترى بالنفسه ويؤدي هو عنه القن ثم يزوجه ابائها
 فاذا اراد بيعها اشترىها ثم امر ذلك الرجل ان يبيعها او يرجع عنها **المثال الساس**
سبع والخمسون اذا كان بينهما عرض من العروض فاشترى منها اجنبية بمائة
 درهم وقبضه ثم ان المشتري اراد ان يبالغ احدهما من جميع الثمن على بعضه على
 ان يضمن له الدرر من شريكه حتى يتخلصه من او يرد عليه جميع الثمن الذي وقع العقد عليه
 فقال القاضي لا يجوز ذلك لان الضمان على شريكه انما يجب بقبضه المال وذلك لم يوجد فلا
 يكون مضمونا عليه فالجيلة للمشتري ان يكون بري وان اوردك من شريكه جمع على
 الذي صلحان يحط الشريك للمصالح عن المشتري نصيبه كله من الثمن ثم يرفع
 اليه المشتري نصيب صاحبه فصالحه على ان يضمن لما اوردك من شريكه حتى يتخلصه
 منه او يرد عليه ما قبضه منه ويبري هو من نصيبه لانه اذا ابراه من نصيبه لم يبق من
 الدين الا نصيب واحد صاحبه فاذا قبضه كان مضمونا عليه لا قبض من الغير يبري